

التحديات السوسيو ثقافية للابتكار وريادة الأعمال في الجزائر

The Socio-Cultural Challenges of Innovation and Entrepreneurship in Algeria

شاربي محمود

جامعة الجلفة (الجزائر)، mahmoud.charbi@univ-djelfa.dz

تاريخ القبول: 2025/11/13

تاريخ الإستلام: 2025/04/30

ملخص:

تسعى هذه الورقة العلمية إلى تقديم قراءة سوسيو تاريخية لمسار "التصنيع" ونقل التكنولوجيا المتطور في الجزائر كآلية لتحديث الدولة والمجتمع، من أجل إبراز العوامل السوسيوثقافية التي ساهمت في فشل هذا المشروع الاجتماعي، وحالت دون تحقيق المؤسسة الصناعية للأهداف التي وجدت من أجلها بالرغم من كل الإصلاحات المتعاقبة. إذ تؤكد هذه المساهمة السوسيوولوجية على ضرورة الاستفادة من الدروس المستخلصة من هذه التجربة والعمل على تهيئة البيئة الثقافية والاجتماعية المناسبة المحفزة على الابتكار والمساهمة في تعزيزه، من أجل تبني مقاربة الابتكار وريادة الأعمال كمحرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: ريادة الأعمال؛ الابتكار؛ التعليم المقاولاتي؛ التحديات السوسيوثقافية؛ التصنيع.

Abstract:

This research paper aims to provide a socio-historical analysis of the "industrialization" process and the transfer of advanced technology in Algeria as a mechanism for modernizing the state and society. It seeks to highlight the socio-cultural factors that contributed to the failure of this social project and prevented industrial institutions from achieving their intended goals, despite successive reforms. This sociological contribution underscores...It is necessary to benefit from the lessons learned from this experience and to work on creating a suitable cultural and social environment that stimulates innovation and contributes to promoting it, in order to adopt an approach of innovation and entrepreneurship as an engine for economic and social development.

WordsKey: Entrepreneurship; Innovation; Entrepreneurship education; Socio-cultural Challenges; industrialization

I. مقدمة

يكتسب موضوع الابتكار وريادة الأعمال في العقود الأخيرة أهمية بالغة على الصعيد العالمي في المجالين الأكاديمي والمهني، ويرجع ذلك في الأساس إلى اعتباره جزءاً من الحل للأوضاع الاقتصادية الراهنة ومحركاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي بلد، ولكونه القوة الدافعة لانطلاق مؤسسات ناشئة، ونمو المؤسسات القائمة في ظل بيئة عالمية سريعة التغير (Hernández et al, 2019, p16) لذا سارعت العديد من الدول في إعداد البرامج والخطط الإستراتيجية التي تعمل على تنمية وتعزيز الابتكار وريادة الأعمال في مجتمعاتها.

وعلى غرار ذلك شرعت الدولة الجزائرية منذ سنة 1998 في الاهتمام بالابتكار كمحرك للتنمية، وإرساء تقاليد بناء اقتصاد قائم على المعرفة، إذ شكل قانون 98-11 المؤرخ في 22 أوت 1998 نقطة تحول حقيقية في آليات التنمية المعتمدة، وأكد بأن البحث العلمي والتطوير التكنولوجي أولوية وطنية تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية للبلاد، ويندرج ذلك في إطار البرنامج الخماسي (1998-2002) كما تم إعادة تأكيد هذا التوجه من خلال قانون 08-05 المؤرخ 23 فيفري 2008 الذي ينظم أنشطة البحث والتطوير التكنولوجي للفترة (2008-2012) ففي سياق التقرير الشامل المرفق بالقانون نجد أنه ينص صراحة على الأهمية التي توليها الدولة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ويعبر أيضاً عن إرادتها في جعل العلم والتكنولوجيا في مركز عملية بناء دولة حديثة، ثم تلتها سلسلة من الإجراءات والجهود المتواصلة منذ مطلع سنة 2020 من أجل تسريع عملية الانطلاق في الابتكار وريادة الأعمال. الأمر الذي يجعلنا نتساءل حول التحديات السوسيوثقافية للابتكار وريادة الأعمال في الجزائر؟

II. مفهوم ريادة الأعمال ENTREPRENEURSHIP

ريادة الأعمال هي مصطلح فرنسي الأصل مشتق من الجذر «entrepreneur» وتعني المبادرة، البدء، القدرة على القيام، الشروع، الانطلاق... الخ، بمعنى الشخص الذي يبادر أو يشرع في إنشاء شيء ما مختلف ذو قيمة. ويعرف "Timmons" ريادة الأعمال سنة 1989 بأنها: القدرة على ابتكار شيء مختلف ذو قيمة" وذلك من خلال إدراك الفرص والعمل على استغلالها في الوقت الذي يرى فيها الآخرون بأنها فوضى، وتناقض، أو التباس، وارتباك.. الخ (Kirby, 2007, p23) ببساطة رائد الأعمال هو الشخص الذي يدرك الفرص، ويوفر الموارد اللازمة لاستغلالها، ثم يقوم باستغلالها على أكمل وجه.

كما يعرف "Peter Drucker" ريادة الأعمال بأنها: "ابتكار منهجي، يتمثل في البحث الهادف والمنظم عن التغييرات، والتحليل المنهجي للفرص التي قد تُتيحها تلك التغييرات، من أجل الابتكار الاقتصادي والاجتماعي" (Kirby & Manikandan, 2015, p11)

III. المنطلقات الفكرية لمفهوم ريادة الأعمال:

يرتكز مفهوم ريادة الأعمال في الأساس على نظرية في الاقتصاد والمجتمع، تؤكد على أن التغيير أمر طبيعي وصحي، وترى أن المهمة الرئيسية للاقتصاد في المجتمع هي القيام بشيء مختلف بدلاً من القيام به على نحو أفضل، وهو جوهر ما قصده عالم الاقتصاد الفرنسي "Jean Baptiste Say" قبل أكثر من مائتي عام في استعماله للمفهوم. حيث يرى أن رواد الأعمال هم الذين يزعزعون الاستقرار ويحدثون الخلل في التنظيم. فهم الأفراد المغامرون الذين حفزوا التقدم

الاقتصادي من خلال إيجاد طرق جديدة للقيام بالأشياء. بمعنى آخر هم من يقومون بتحويل الموارد من عائدات أقل إلى عائدات أعلى بهدف خلق القيمة.

وهي الفكرة التي عمل على تطويرها عالم الاقتصاد "Joseph Schumpeter" في بداية القرن العشرين ففي كتابه الشهير "نظرية الديناميكيات الاقتصادية" أو ما يعرف بالتطور الاقتصادي الذي نشر في سنة 1911 يفترض أن اختلال التوازن الديناميكي الذي يحدثه رواد الأعمال هو القاعدة التي تحكم الاقتصاد السليم وجوهر الممارسة الاقتصادية، وبهذا الطرح المخالف للفكر الاقتصادي الكلاسيكي الذي يعمل على تحقيق التوازن والتحسين الاقتصادي (Drucker, 1986, p27) ويصف "Schumpeter" رواد الأعمال بأنهم مبتكرون يعملون على إحداث التغيير في الاقتصاد من خلال خلق أسواق جديدة، أو ابتكار طرق جديدة للقيام بالأشياء (Davis, 2002, p04) ويصور قيادة الأعمال كقوة خلاقة للتغيير، تعمل على تدمير الأساليب القديمة للعمل، وتقوم بابتكار أساليب أخرى جديدة (Gibb, 2007, p70) وبهذا المعنى فهو يقوم بربط قيادة الأعمال بالابتكار الذي يحدث التغيير.

ليكتسب المفهوم فيما بعد دلالات جديدة مع "Peter Drucker" أحد أبرز المتخصصين في مجال الإدارة من خلال تأكيده على استغلال الفرص، فهو بذلك لا يطلب من رواد الأعمال إحداث التغيير بقدر ما يؤكد على استغلال الفرص التي يُحدثها التغيير، أي حيث توجد بالفعل فرص للابتكار (Drucker, 1986, p28)

ويحاول البرهنة على هذه الفكرة من خلال تأكيده على أن إنشاء مؤسسة صغيرة جديدة لا يعني بأي حال من الأحوال على أنها مؤسسة رائدة، فجميع المؤسسات الجديدة تشترك في العديد من الخصائص، ولكن لكي تكون رائدة يتعين عليها أن تتمتع بخصائص تتجاوز كونها جديدة. فمن المؤكد -يقول "Drucker" - أن الزوجين اللذين يقومان بفتح مطعم جديد في إحدى ضواحي الولايات المتحدة الأمريكية هما يقومان بمخاطرة حقيقة، وهي مؤسسة صغيرة جديدة بالفعل. لكنها ليست رائدة، لأنهما لم يقومان بابتكار مستهلك جديد، ولا تحقيق رضا مختلف. بل كل ما يقومان بفعله هو المراهنة على تزايد ثقافة استهلاك الطعام خارج المنزل. في حين نجد أن مؤسسات أخرى تشتغل في نفس المجال استطاعت تحقيق الريادة، بالرغم من أن المنتج النهائي الذي قدمته في البداية هو نفس المنتج الذي كان يقدمه أي مطعم أمريكي محترم من قبل. لكنها تساءلت حول "القيمة" المرغوبة بالنسبة للمستهلك، فاستطاعت من خلال تطبيقها لمفاهيم وتقنيات الإدارة، أن تقوم بتحليل العمل الذي يتعين عليها القيام به، ويخلق قيمة بالنسبة للمستهلك. فقامت بابتكار "نظام الخدمة السريعة" الأمر الذي سمح لها بتقديم الوجبات بسرعة وكفاءة عالية، ثم تلتها سلسلة من الابتكارات التي مكنتها من خلق مستهلك جديد، وأسواق جديدة عالمياً. لذلك فإن رواد الأعمال يشكلون أقلية بين المؤسسات الجديدة فهم يبتكرون شيئاً جديداً مختلفاً يتم من خلاله تغيير القيم.

IV. تعليم قيادة الأعمال:

يعتبر مجال تعليم قيادة الأعمال استجابة بيداغوجية للتحديات الراهنة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تفرضها أسواق العمل على الصعيد العالمي، الأمر الذي أدى إلى تزايد الاهتمام بتطوير برامج تعليم قيادة الأعمال بشكل كبير على مدار العقود الماضية، حيث كانت الانطلاقة الأولى بجامعة هارفارد، أين قدمت الأستاذة مايلز أول دورة تعليمية في قيادة الأعمال بكلية إدارة الأعمال، والتي سميت بإدارة المشاريع الجديدة سنة 1947. ليتم بعدها إنشاء أول مركز للأبحاث في قيادة الأعمال. ثم تلتها مجموعة من الدورات التعليمية في مختلف الجامعات الأمريكية. ومع

بداية سنة 1967 تم إنشاء أول برنامج ماجستير في إدارة الأعمال، تخصص ريادة الأعمال بكل من جامعتي ستانفورد ونيويورك، لتُقدّم فيما بعد كلية بابسون أول درجة في هذا المجال (Jardim et al, 2021, p02)

ويحظى مجال تعليم ريادة الأعمال باهتمام متجدد من قبل بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث طرحت العديد من المبادرات السياسية التي تهدف إلى تطوير برامج تدريس ريادة الأعمال وتعميمها على مختلف التخصصات من أجل تعزيز ثقافة ريادة الأعمال والابتكار في الوسط الجامعي، لذا فقد تم إنشاء صندوق التحدي للمشاريع العلمية الممولة من القطاع العام، الذي شكل القاعدة الأساسية لتطوير وتقديم برامج ريادة الأعمال في الجامعة بما يتماشى واستغلال الملكية الفكرية، كما قدم صندوق الابتكار في قطاع التعليم العالي حوافز إضافية لتطوير الأنشطة والبرامج، وعلى نطاق أوسع تم إنشاء مراكز التميز والتعليم في ريادة الأعمال في جامعات نوتنغهام، وليدز متروبوليتان... الخ (Gibb, 2007, p67)

فالجامعة الأمريكية اليوم تتضمن أقساما أكاديمية متخصصة في ريادة الأعمال، تقدم دورات تدريبية بشكل مستمر لمختلف التخصصات الأخرى، بالإضافة إلى كليات إدارة الأعمال والتكنولوجيا التي أسست لنفسها مكانة مرموقة في هذا المجال، ليس هذا فحسب بل تعامل المنظومة الجامعية ريادة الأعمال كجزء لا يتجزأ من العملية التعليمية الشاملة لمختلف التخصصات، لذا تقوم بتشجيع الطلبة من تخصصات مختلفة على التعاون والمشاركة في مشاريع ابتكارية، والاطلاع على مختلف المقررات الدراسية، الأمر الذي يمكنهم من اكتساب معارف ومهارات ميادين وحقول مختلفة (Wilson, 2008, p06) وتسعى جاهدة إلى تذليل كل الصعوبات التي تعيق هذا الإثراء المتبادل من أجل توفير بيئة تعليمية ديناميكية قائمة على العمل الجماعي ومحفزة على الابتكار.

ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال يُشجع الابتكار من خلال نظام ريادي متميز، ومتكامل يقوم على أربعة مرتكزات أساسية ساهمت في النمو الاقتصادي وهي على النحو الآتي: رواد الأعمال ذوي التأثير العالي والشركات الكبرى القائمة (Wilson, 2008, p03) وتشجيع حكومي مباشر وغير مباشر، ومنظومة جامعية متقدمة:

1- المؤسسات الناشئة التي لديها مشاريع ابتكارية، والتي غالبا ما يحتاج رواد أعمالها إلى الموارد المالية والكفاءات المؤهلة لتجسيد الأفكار الابتكارية، فتقوم الشركات الكبرى القائمة بتوفير تلك الموارد الأمر الذي يعكس العلاقة التكاملية بين الشركات القائمة والمؤسسات الناشئة. وهناك عدة طرق للتعاون بين الطرفين نذكر من بينها:

أ- تتحول الشركات الكبرى القائمة إلى عملاء للمؤسسات الناشئة وهي الطريقة الأكثر شيوعا، فهناك الكثير من الشركات الكبرى التي اعتمدت على المؤسسات الناشئة كمصادر موثوقة للابتكار، فعلى سبيل المثال تشتري منها برمجيات متخصصة، أو مكونات يمكن دمجها في منتجها النهائي... الخ.

ب- تُسند الشركات الكبرى الأمريكية اليوم جزءا كبيرا من أبحاثها وعوامل تطورها إلى المؤسسات الناشئة فبدلا من أن تتحمل كل الجهد والمخاطرة داخليا، تستعين بمؤسسات ناشئة للقيام بذلك من خلال استثمارات إستراتيجية، أو شراكات عمل. فعلى سبيل المثال عندما أقدمت شركة إنتل على إنشاء أسواق جديدة لرفاقها، قامت بالاستثمار في أكثر من ألف مؤسسة ناشئة تُطور أنظمة ومنتجات جديدة تستخدم تلك الرقائق.

ج- تدعم الشركات القائمة المؤسسات الناشئة بالموارد البشري، فغالبا ما يطور الشباب المُبتكر مهاراتهم ويتعلمون في مجال معين من خلال العمل في شركة قائمة، ثم يغادرون لإنشاء مؤسسة ناشئة خاصة بهم، أو الانضمام إلى أخرى (Schramm, 2004, p109)

3- الدعم الحكومي المباشر وغير مباشر للابتكار : تقوم الحكومة الأمريكية بتخصص جزء من عائداتها الضريبية لتشجيع المؤسسات الناشئة، ومن بين الطرق التي تتبعها في تحقيق ذلك هي تقديم التمويل للبرامج التي تُعنى بالابتكار، كما تستثمر الوكالات الحكومية بشكل مباشر في المؤسسات الناشئة، من خلال العديد من البرامج مثل برنامج أبحاث ابتكار المؤسسات الناشئة، وصندوق In-Q-Tel الاستثماري التابع لوكالة الاستخبارات المركزية.

كما تشجع بشكل غير مباشر الحكومة الأمريكية ريادة الأعمال من خلال تمويل الأبحاث في مجالات المعرفة، من تكنولوجيا المعلومات إلى الطب والعلوم الفيزيائية والإنسانية، حيث يقدر إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير حوالي 2% من الناتج المحلي للولايات المتحدة (Wilson, 2008, p05)

4- منظومة جامعية متطورة: تضمن الجامعات الأمريكية تدفقا مستمرا من الأفكار الابتكارية للشركات الناشئة، حيث تزايد أعضاء هيئة التدريس، والطلبة الباحثين في مختلف الجامعات بشكل كبير بفضل استثمارات كل من الحكومة الفيدرالية، وكذا حكومات الولايات، إذ ينتقل الابتكار من الجامعة إلى قطاع ريادة الأعمال، ثم يسوق تجاريا هذا الابتكار إلى المستثمرين ورجال الأعمال، بحيث تمتلك الجامعة حقوق الملكية الفكرية عن أي براءة اختراع تطور في مقرها، وترخص هذه الحقوق مقابل حصة محددة في المؤسسة الناشئة وفق قانون (Bayh-Dole 1980) الذي يسمح بإتباع هذه العملية حتى بالنسبة للابتكارات الناتجة عن الأبحاث الممولة اتحاديا، وهو الأمر الذي ساهم بشكل كبير في نقل التكنولوجيا من الجامعة إلى الاقتصاد الأمريكي (Schramm, 2004, p110)

٧. الابتكار وريادة الأعمال في الجزائر: من سياسة "التصنيع" ونقل التكنولوجيا المتطورة إلى الابتكار

1- التجربة الصناعية في الجزائر:

على غرار العديد من الدول النامية شرعت الدولة الوطنية منذ سنة 1967 في تبني مشروع تنموي يهدف إلى تحديث الدولة والمجتمع معتقدة بذلك بأن "حاضر المجتمعات الغربية في تلك الفترة هو بالضرورة مستقبلنا نحن إذا أحسننا التصرف وتوفرت لدينا الإرادة السياسية" (بوزيدة، 2004، ص61) مستلهمة في ذلك أعمال المفكر الاقتصادي الفرنسي "G.de Bernis" صاحب فكرة "الصناعات المُصنعة" المستوحاة من نموذج "François Perroux" الذي يرى بأن عملية "التصنيع" وفقا للنموذج المقترح تؤدي إعادة هيكلة بناء النظام الاجتماعي والاقتصادي للبلد الذي مارست عليه عملية "التصنيع" تأثيرها الصناعي. وبالتالي هي الوسيلة الأفضل للخروج من دائرة التخلف والقضاء على التبعية الاقتصادية.

إذ تشير الفكرة الأساسية في هذا النموذج إلى ضرورة تبني إستراتيجية تنموية شاملة تركز على التصنيع يتم تطبيقها عبر مراحل على المدى البعيد والمتوسط، وتتصدر فيها صناعة الحديد والصلب والصناعة البتروكيميائية قائمة الصناعات ذات الأولوية في الاقتصاد الوطني، لأنها "صناعات مُصنعة" حاملة للتقدم، ومنتجة للموارد التي سوف تُعتمد في صناعات أخرى، مع ضرورة إحداث التكامل بين مختلف الفروع الاقتصادية خاصة ما بين الصناعة والفلاحة، في عملية تحديث شاملة، تستوجب توجيه الصناعة الجزائرية نحو أحدث التقنيات الصناعية (de Bernis, 1963)

لقد شكل نموذج "الصناعات المُصنعة" أساس إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر (Genne, 1981, p56) التي انطلقت في تجسيدها من خلال المخططات التنموية المعتمدة ابتداء بالمخطط الثلاثي (1967-1969) ثم المخططين الرباعي الأول (1970-1973) والرباعي الثاني (1974-1977) ففي المرحلة الأولى

أعطيت الأولوية للصناعات التحويلية، مما ساهم في بروز مؤسستين وطنيتين هما "سونطراك" في قطاع المحروقات والمؤسسة الوطنية للحديد والصلب SNS، التي شكلت النواة الأساسية للمشروع الاجتماعي، حيث أسندت لهما مسؤولية قطاعات واسعة من الاقتصاد الوطني، إذ يتمثل هدفهما الرئيسي في تنمية الموارد الطبيعية للبلاد (الحديد، الهيدروكربونات، الفوسفات... الخ) وكذا تأمين الموارد لقطاعات صناعية أخرى من خلال آلية الربط المعروفة بين المنبع والمصب. علاوة على ذلك من المتوقع أن يؤدي تطوير الهندسة الميكانيكية، ومواد البناء والمواد الكيميائية والكهرباء إلى توفير الموارد اللازمة (الأسمدة، المبيدات، العتاد الفلاحي، معدات الري... الخ) التي يحتاجها القطاع الفلاحي من أجل زيادة الإنتاج، حيث يعتبر هذا الربط بين الفلاحة والصناعة شرطا أساسيا لإحداث التحول في العلاقات الاجتماعية لاسيما وسياسة الإصلاح الزراعي المنتهجة ضمن المخطط الرباعي الأول (1970-1973) الذي حدد الإستراتيجية الشاملة لتحويل وتطوير القطاع الفلاحي، إذ تؤكد ديباجته على أن التصنيع يسير جنبا إلى جنب مع الثورة الزراعية، التي تهدف إلى إعادة هيكلة عملية الإنتاج بالكامل، من أجل تنمية القطاع وضمان الأمن الغذائي وتحسينه، وستؤدي هذه الثورة إلى تحسين التنظيم وإعادة تشكيل حقيقية للقطاع الفلاحي الجزائري الذي سوف يساهم هو الآخر في عملية إنعاش القطاع الصناعي (SID AHMED, 1981, p24) في عملية تكامل متبادلة من أجل تحويل المجتمع الجزائري من مجتمع تقليدي إلى مجتمع عقلاني حدائي محاكاة للنماذج الغربية.

لكن لم تمض فترة طويلة على تطبيق هذا النموذج التنموي في ظل بناء اجتماعي وثقافي نعت بالتقليدي، حتى بدأت بوادر الفشل على هذا المشروع الاجتماعي تلوح في الأفق، وأصبحت المؤسسة الصناعية عاجزة عن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي وجدت من أجلها. وسادت فيها ممارسات بعيدة كل البعد عن قواعد العمل المنتج، وعقلانية الخطاب الرسمي.

وتجسد هذا الفشل الذي طبع مشروع التنمية في ضعف الأداء والمردودية الاقتصادية للمنشآت والتجهيزات التي كلفت المجتمع ثروات ضخمة، وتضحيات كبرى، وكانت إحدى نتائج ذلك الفشل، العجز المالي المستمر الذي تعانيه الوحدات الإنتاجية، إضافة إلى تعميق عملية التشوه والتبعية التي تعرضت لها البنية الاقتصادية بسبب الاعتماد شبه المطلق على مداخيل الربيع النفطي (عنصر، 2003، ص 160) الأمر الذي أثار اهتمام الكثير من الباحثين في مختلف الميادين للكشف عن أسباب هذا الفشل، فجاءت دراسات الرعييل الأول من علماء اجتماع التنظيم والعمل في الجزائر لثُرجع أسباب الأزمة إلى طبيعة البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري كون أنه متخلف ولم يصل إلى مرحلة الرأسمالية التي أنتجت هذه المؤسسة الاقتصادية (شاربي ورتيمي، 2020، ص 232) فالدراسة التي قام بها مجموعة الثلاث (علي الكنز، سعيد شيخي، جمال غريد) بطلب من وزارة الصناعة في مرحلة الثمانينيات للمؤسسة الوطنية للحديد والصلب SNS (بشير، 2018) تعبر عن هذا الموقف العلمي، وبالتالي فإن أسلوب التنمية المستنسخ لم تُهيأ له البيئة الاجتماعية والثقافية المناسبة لعملية استيراده، الأمر الذي أدى إلى فشل المشروع الاجتماعي، وهو ما تؤكد كذلك دراسة (Daniel Mercure) وزملاؤه التي كشفت عن وجود فجوة ثقافية بين نماذج التسيير المطبقة في الجزائر والأسس الثقافية والاجتماعية للمجتمع الجزائري (Daniel, 1997) الأمر الذي يؤكد على أن أي مشروع تنموي لا ينطلق من الأسس الثقافية المحلية لن يعرف النجاح.

2- مسارات الاهتمام بالابتكار:

لم تسمح إستراتيجية "التصنيع" واستيراد التكنولوجيا المتطورة بتحقيق أي تقدم تكنولوجي يُذكر، بل أدت إلى إعادة إنتاج بنية اقتصادية هشّة وتبعية تكنولوجية بسبب الاعتماد الشبه الكلي على صادرات قطاع المحروقات "وتفاقم هذا الفشل الاقتصادي بصورة متسارعة منذ سنة 1986 عندما انهارت أسعار النفط في السوق الدولية تبعاً لحرب الأسعار التي شنتها بعض البلدان النفطية الخاضعة لنفوذ الرأسمال العالمي فتقلصت الموارد المالية بصورة محسوسة، وفي المقابل تزايد مستوى الإنفاق نظراً لنمط الاستهلاك غير الرشيد الذي برز مع بداية الثمانينيات (عنصر، 2003، ص161) وكان النظام أحد المشجعين له من خلال سلسلة من الإجراءات أشهرها برنامج مكافحة الندرة" مما أدى إلى انخفاض معدلات النمو، والتوقف عن الاستثمار الصناعي. وهذا بسبب الإستراتيجية المُنتهجة التي لعبت فيها اقتصاديات العلوم والتكنولوجيا دوراً ثانوياً مقارنة بالتصنيع (Djefflat, 2011, p26)

لقد شهدت نهاية التسعينيات بروز أول محاولة للاهتمام بالابتكار كمحرك للتنمية، وإرساء تقاليد بناء اقتصاد قائم على المعرفة، إذ شكل قانون 98-11 المؤرخ في 22 أوت 1998 نقطة تحول حقيقية في آليات التنمية المعتمدة، حيث صرح في (المادة: 2) بأن البحث العلمي والتطوير التكنولوجي أولوية وطنية تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية للبلاد، ويندرج ذلك في إطار البرنامج الخماسي (1998-2002) الذي يحدد مجال البحث في شكل برامج وطنية تعكس إشكالية التنمية لما لا يقل عن 30 قطاع. ونتيجة لذلك تم إنشاء العديد من الهيئات الجديدة لعل أهمها المجلس الوطني للبحث العلمي الذي تجسد مهمته الرئيسية في تحديد الاتجاهات الأساسية للسياسة الوطنية للبحث والتطوير، وتحديد المجالات ذات الأولوية، وضمان تنسيق وتقييم برامج البحث المختلفة وتنفيذها، على أن تتولى اللجان القطاعية واللجان المشتركة بين القطاعات مسؤولية تخطيط أنشطة البحث وبرمجهما، في حين تتولى المؤسسات العامة مسؤولية تنفيذ برامج البحث وتطبيقها ونشر نتائجها، وأخيراً تتولى الوحدات المشتركة بين القطاعات ومختبرات البحث داخل المؤسسات الأكاديمية والقطاع الإنتاجي مسؤولية إجراء البحث الفعلي.

كما تم إعادة تأكيد هذا التوجه من خلال قانون 08-05 المؤرخ 23 فيفري 2008 الذي ينظم أنشطة البحث والتطوير التكنولوجي للفترة (2008-2012) حيث يسعى هذا القانون إلى تثمين المكاسب المحققة بفضل القانون السابق، ومعالجة الاختلالات المسجلة خلال تنفيذه. ففي سياق التقرير الشامل المرفق بالقانون نجد أنه ينص صراحة على الأهمية التي توليها الدولة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ويعبر أيضاً عن إرادتها في جعل العلم والتكنولوجيا في مركز عملية بناء دولة حديثة، وبشكل عاملاً أساسياً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلاد، كما يصف التقرير الإطار التنظيمي والإجراءات الأساسية ذات الأولوية، لا سيما وإعادة تنشيط دور المجلس الوطني للبحث العلمي، إضافة إلى تطوير الموارد البشرية وتعبئتها، إشراك البحث الجامعي، التثمين الاقتصادي لنشاط البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، التعاون الدولي، إنشاء الهياكل القاعدية والتجهيزات الخاصة بالبحث... الخ. كما يعتبر التمويل أحد الجوانب المهمة في هذا القانون وذلك من خلال تخصيص ميزانية معتبرة تماشياً ورهانات المرحلة.

ثم تلتها سلسلة من الإجراءات والجهود المتواصلة لتسريع عملية الانطلاق في الابتكار وريادة الأعمال منذ مطلع سنة 2020 لعل من بينها استحداث وزارة منتدبة للمؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، التي تم ترقيتها فيما بعد إلى وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، كما تم إنشاء القطب العلمي

والتكنولوجي "الشهيد عبد الحفيظ إحدادن" بالإضافة إلى إطلاق الصندوق الجزائري لتمويل الشركات الناشئة (ASF) الذي هو ثمرة تعاون بين وزارة اقتصاد المعرفة و ستة بنوك جزائرية، من أجل تمويل الشركات الناشئة الواعدة (Badreddine, 2023, p215)

وفي إطار مسعى الإستراتيجية الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، شهد قطاع التعليم العالي والبحث العلمي ثورة من الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية والبيداغوجية التي تهدف إلى تحويل الجامعة إلى قاطرة نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبين هذه الإصلاحات رقمنة القطاع، وتحسين مرئية الجامعة دوليا، وإنشاء حاضنات الأعمال في مختلف المؤسسات الجامعية الوطنية، ومراكز لدعم ريادة الأعمال تعمل على تحويل الأفكار المبتكرة إلى مؤسسات ناشئة وفقا للقرار 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022، الذي تم تعديله بموجب القرار رقم 08 المؤرخ في 23 فيفري 2025 الذي قام بتغيير مسمى مؤسسة ناشئة إلى مؤسسة اقتصادية.

VI. التحديات السوسيوثقافية للابتكار وريادة الأعمال في الجزائر:

تشكل البنية السوسيوثقافية الجزائرية فضاءً معقداً من التناقضات والتوترات التي تحكم علاقة الفرد بالعمل والمبادرة الاقتصادية. فإذا كان الخطاب الرسمي للدولة يروج للابتكار وريادة الأعمال كآليات حديثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبناء اقتصاد قائم على المعرفة، فإن الواقع السوسيوثقافي يكشف عن عوائق بنيوية عميقة مترسخة في الأسس الثقافية للمجتمع الجزائري. وهو الأمر الذي تؤكدته العديد من الدراسات.

لقد كشفت الدراسة التي قام بها Daniel Mercure وزملاؤه حول الثقافة والتسيير في الجزائر على أهم القيم الثقافية التي تطبع عالم الشغل في الجزائر والمتمثلة في الابتعاد عن اللايقين أي تجنب المخاطرة والمجازفة، حيث يُمثل هذا المؤشر القوي عقبة حقيقية أمام أي ديناميكية للتغيير (Daniel, 1997) إذ تشكل النظرة الاجتماعية السائدة حول الفشل حاجزا نفسيا واجتماعيا أمام المبادرة، وهي قيمة اجتماعية مناقضة تماما لمنطق الابتكار وريادة الأعمال المبني أساسا على المبادرة والمخاطرة العقلانية.

يضاف إلى ذلك ما يمكن تسميته "بثقافة الوظيفة العمومية" التي ترسخت على مدى عقود ضمن السياق الثقافي والاجتماعي المصاحب للمؤسسة الصناعية الجزائرية والأشكال التنظيمية التي مرت بها. والتي نتجت عنها تمثلات اجتماعية تربط النجاح الاجتماعي بالحصول على وظيفة في الجهاز البيروقراطي "فمنظومة القيم المرتبطة بالوظيفة العمومية، والقيمة الاجتماعية المكتسبة من خلالها، تجعل من الابتكار وريادة الأعمال خيارا ثانويا وليس مسارا مرغوبا فيه اجتماعيا" (Djefflat, 2022, p596)

ومن الجوانب المهمة الأخرى للأسس السوسيوثقافية للمجتمع الجزائري مرجعيتها الإسلامية، والتي تتجلى في مجموعة من القيم المرسخة بواسطة مداس التنشئة الاجتماعية المختلفة خاصة الأسرة، والتي تؤكد على تحريم القروض الربوية، وهو الأمر يطرح تحديا آخر أمام النظام المصرفي الجزائري في كيفية تمويل المشاريع المبتكرة (Sedkaoui, 2019, p481) فبالرغم من أن الدولة أقرت بهذا الإشكال سابقا في مشاريع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ أونساج وحاولت حله من خلال تغطية نسبة الفائدة المقدرة بـ 01% لكن لا يزال هذا الإجراء غامضا ويثير الكثير من التساؤلات .

وعلى صعيد آخر تؤكد العديد من الدراسات حول الابتكار وريادة الأعمال في الجزائر على أن ثقافة الابتكار لا تحظى باهتمام كبير في المؤسسات الجزائرية، إذ يعتقد الكثير من المسيرين الجزائريين أن الابتكار نوعا من الرفاه والترفيه الذي لا يشكل رهان المرحلة الحالية، ولا يمكن الاهتمام به إلا في مراحل لاحقة من تطور المؤسسة (Younes Bouacida, 2019, p59) وهو تصور خاطئ غالبا ما يستند إلى فهم ضيق للابتكار على أنه مرتبط بالتكنولوجيا المتطورة، ويتجاهل معنى التنمية الاقتصادية الحقيقية التي تتطلب التعلم مدى الحياة والابتكار التدريجي.

VII. خاتمة:

لقد حاولنا من خلال هذه المساهمة إبراز أهم التحديات السوسيوثقافية التي قد تواجه تبني مقاربة الابتكار وريادة الأعمال كآليات حديثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبناء اقتصاد قائم على المعرفة، إن هذه التحديات السوسيوثقافية ليست معطيات ثابتة، بل هي نتاج سياق تاريخي لتشكيلة اجتماعية عرفت العديد من التطورات، المصاحبة للمشروع الاجتماعي الذي تبنته النخبة التقنوقراطية غداة الاستقلال، وكذا الأشكال التنظيمية التي مرت بها المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، لذا يجب الاستفادة من الدروس المستخلصة من هذه التجربة، والعمل على تهيئة البيئة الاجتماعية والثقافية المناسبة المحفزة على الابتكار والمساهمة في تعزيزه.

قائمة المراجع:

أ- المراجع باللغة العربية:

1. بشير، محمد(2018) علماء اجتماع التنظيمات والعمل في الجزائر، الرعيل الأول، ط1، دار كنوز للإنتاج والنشر والتوزيع، الجزائر.
2. شاري محمد، رتيبي الفضيل (2020) الفعل القيادي في التنظيم المحلي بين الأطر العقلانية وإشكالية الانتماء القبلي، مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية، المجلد05، العدد01، جامعة المسيلة، الجزائر.
3. عبد الرحمن، بوزيدة (2004) المعاصرة والفعل الاستراتيجي في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة في إطار أعمال الملتقى الوطني: علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر، دار القصبة للنشر، الجزائر.
4. العياشي، عنصر(2003) نحو علم اجتماع نقدي، دراسة نظرية وتطبيقية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
5. قانون رقم 98-11 مؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 22 غشت سنة 1998، يتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002 الجريدة الرسمية، العدد 62.
6. قانون رقم 08-05 مؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق 23 فبراير سنة 2008، يعدل ويتمم القانون رقم 98-11 المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 22 غشت سنة 1998، والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002 الجريدة الرسمية، العدد 10.
7. قرار رقم 1275 مؤرخ في 27 سبتمبر 2022 يحدد كفاءات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية -مؤسسة ناشئة من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي.
8. قرار رقم 008 مؤرخ في 23 فيفري 2025 يعدل ويتمم القرار 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022 الذي يحدد كفاءات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية-مؤسسة ناشئة من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي.

ب- المراجع باللغة الأجنبية:

1. Badreddine, A. (2023). Startups in Algeria From the conceptual and regulatory framework to the supporting structures and programmes. *International Journal of Economic Performance-المجلة الدولية للأداء الاقتصادي*, 6(01).
2. Daniel Mercure, et al: Culture et Gestion en Algérie. Paris: L'Harmattan. 1997.
3. Davis, S. M. (2002). Social entrepreneurship: Towards an entrepreneurial culture for social and economic development. *Available at SSRN 978868*.
4. de Bernis, G. D. (1963). L'INDUSTRIALISATION EN ALGÉRIE. *Revue Tiers Monde*, 4, 125-137. <http://www.jstor.org/stable/23587065>
5. Djeflat, A. (2011). Emerging Innovation Systems (EIS) and Take off: evidence from the North African countries: research paper I-special issue theme. *African Journal of Science, Technology, Innovation and Development*, 3(2), 16-42.
6. Djeflat, A. (2022). Emploi des diplômés, capacité d'absorption et économie de la connaissance en Algérie : analyse et perspectives. *Les Cahiers Du Cread*, 38(3), 583-616. <https://doi.org/10.4314/cread.v38i3.21>

7. Drucker, P. F. (1986). *Innovation and entre-preneurship: practice and principles*. Harper & Row.
8. Genne, M. (1981). The concept of " industrializing industries" and agriculture in the perspective of Algerian development principles.
9. Gibb, A. (2007). Creating the entrepreneurial university: do we need a wholly different model of entrepreneurship?. In *Handbook of Research in Entrepreneurship Education, Volume 1*. Edward Elgar Publishing.
10. Jardim, J., Bártolo, A., & Pinho, A. (2021). Towards a Global Entrepreneurial Culture: A Systematic Review of the Effectiveness of Entrepreneurship Education Programs. *Education Sciences*, 11(8), 398. <https://doi.org/10.3390/educsci11080398>
11. Kirby, D. (2007). Changing the entrepreneurship education paradigm. In *Handbook of Research in Entrepreneurship Education, Volume 1*. Edward Elgar Publishing.
12. Palanivelu, V. R., & Manikandan, D. (2015). Concept of Entrepreneurship. *Cognitive Discourse. International Multidisciplinary Journal NAS Publication*, 3(3), 8-13
13. Schramm, C. J. (2004). Building Entrepreneurial Economies. *Foreign Affairs*, 83(4), 104–115. <https://doi.org/10.2307/20034050>
14. Sedkaoui, S. (2019). An Empirical Analysis of the Algerian Entrepreneurship Ecosystem: Entrepreneurship Ecosystem in Algeria. In S. Nair & J. Saiz-Álvarez (Eds.), *Handbook of Research on Ethics, Entrepreneurship, and Governance in Higher Education* (pp. 476-497). IGI Global Scientific Publishing. <https://doi.org/10.4018/978-1-5225-5837-8.ch022>
15. SID AHMED, A. (1981). LE DEVELOPPEMENT ET L'AGRICULTURE EN ALGERIE DEPUIS L'INDEPENDANCE. *Africa Development / Afrique et Développement*, 6(3), 22–47. <http://www.jstor.org/stable/44898097>
16. Wilson, K. E. (2008). Entrepreneurship education in Europe. *Entrepreneurship and higher education*.
17. Younes Bouacida, R. (2019). The national innovation system and the difficulty of integrating the higher education system for science and technology in Algeria. *Revue d'économie industrielle*, 168(4), 45-78. <https://doi.org/10.4000/rei.8538>.
18. Hernández-Sánchez, B. R., Sánchez-García, J. C., & Mayens, A. W. (2019). Impact of entrepreneurial education programs on total entrepreneurial activity: The case of Spain. *Administrative Sciences*, 9(1), 25